رؤيـــة

■ ساطع راجي

خرافة الانتخابات

من يراقب الانتخابات في العراق منذ عملية تشريع قوانينها الى تشكيل مفوضياتها وصولاً الى إجرائها وطريقة اعلان نتائجها ومنهج التصرف بالنتائج ثم المقطع الختامي في استجواب مجالس المفوضيات المتعاقبة، سيصل الى نتيجة واحدة هي إن الانتخابات خرافة تنتج لنا سلطة تحكمنا بإسلوب خرافي.

تصر القوى الحاكمة على وضع قوانين انتخابية في ظروف برلمانية ملتبسة تشوبها عدم الشرعية وتكون نصوصها غامضة وكأنها تؤسس لعملية احتيال يصعب فهمها على المتخصصين وبالتالي لا يمكن للناخب أن يعرف مصير صوته ومن صعد به الى البرلمان، ولذلك لا يكون النائب مديوناً للناخب وليس بينهما أي التزام، فمعظم من دخلوا البرلمان إنما دخلوه بفضل جهدهم الشخصي وعلاقاتهم الخاصة بزعيم القائمة الانتخابية وأحياناً بضربة حظ، ونتيجة لذلك لإتجد جلسة واحدة للبرلمان يقترب عدد الحضور فيها من ٣٠٠ ولا حتى ٢٥٠ نائباً.

كما يتزامن تشكيل مجلس مفوضية الانتخابات دائماً مع أزمات طاحنة، وفي الأيام الأخيرة للمفوضية القائمة ومع كل عملية تشكيل للمجلس يظهر الاقتراح الممل عن التمديد للمجلس الحالي، ثم النقاش الفلسفي العميق عن معنى كلمة "المستقلة" اللصيقة بمفوضية الانتخابات وهو نقاش يرقى الى عملية نصب مكشوفة، ففي كل مرة ننتهي الى اختيار اعضاء حزبيين أو رشحتهم أحزاب من بين مئات المتقدمين في مسرحية بائسة ومكلفة انتهت أحدث نسخها باتفاق مكتوب بين كتلتين على تقاسم خدمات عضو واحد.

أما يوم إجراء الانتخابات فهو كما تصفه وسائل الاعلام الحكومية والحزبية "عرس ديمقراطي" وتمنح الاصابع الملوثة والمرفوعة دلالة جادة لكلمة "عرس" إذ تدار الانتخابات وكأن الناخب سيقبل بكل شيء ينتج عنها باستسلام وسيرضى بما سيحصل له على أيدي الفائزين، ولإنها "عرس" تكون العواطف والفوضى هي السائدة، وإذا ما وجد أي طرف فتورا، عند الناخبين فلن يتردد عن استخدام التحريض الطائفي والعنصري وفبركة الأخبار الكاذبة.

تعتبر السرعة في إعلان النتائج غير الرسمية للانتخابات دليلاً على شفافيتها ونزاهتها، لكن في بلادنا يتطلب الامر أسابيع عدة، تقريباً شهر عسل، وعندما تذبل الحكاية يعلن النصر الكبير الذي يتبين لاحقاً في جلسة برلمانية لاستجواب المفوضية ان لاعلاقة له بتصويت الناخب، فالنتائج تصنعها السيرفرات التي تضربها فايروسات أو تنقطع عنها الكهرباء بينما يمتلك باسوورداتها موظفون غامضون، ليتبين إن نتائج الانتخابات لا علاقة لها بالتصويت.

تصل الخرافة الى ذروتها في طريقة التعامل مع النتائج، فالمرشح الخاسر الذي يرفضه الناخب قد يفوز بوزارة تعادل خمسة مقاعد نيابية أو يصبح رئيساً لهيئة "مستقلة" أفضل من وزارتين أو سفيراً، ثم ننتهي الى المطالبة بإلغاء البرلمان كلياً رغم ان المطالبين كانوا الأشد حماسة للمشاركة في "عرس" انتخابه، وسيكررون المشاركة ويكررون طلب الالغاء كما يتكرر كل شيء في انتخاباتنا بما لا يدعو الى الكتابة عنها لولا محاولة تدوين هذه الخرافة عسى أن نتحرر من أسرها بانتخابات حقيقية.

يتزامن تشكيل مجلس مفوضية الانتخابات دائماً مع أزمات طاحنة، وفي الأيام الأخيرة للمفوضية القائمة ومع كل عملية تشكيل للمجلس يظهر الاقتراح الممل عن التمديد للمجلس الحالي.

الميزانية العراقية وعقدة حصة الإقليم

لا تزال تداعيات "معركة" استفتاء إقليم كردستان تفرض نفسها على المشهد السياسي العراقي، ولكن هذه المرّة في الجانب المالي، فبعد أن حُسمت سياسياً و"عسكرياً"، أصبح الجدل يتركز الآن على حصة الإقليم في ميزانية العام المقبل. وهذا بحد ذاته يعتبر تطوراً إيجابياً، لأن الصراع بات يدور حالياً حول أرقام ملموسة، وليس حول قضايا "عاطفية" تختلط فيها المصالح بمشاعر قومية ووطنية.

□ د. ناجح العبيدي

صحيح أن الحكومة العراقية لم تعلن رسمياً حتى الآن عن مسودة ميزانية الدولة لعام ٢٠١٨، إلا أن تسريب وسائل إعلام لهذه المسودة أثار تضارباً كبيراً في الآراء وفي المواقف. وعلى الرغم من أن الأرقام المسرّبة تشير إلى استمرار الاختلالات الهيكلية في الموازنة وفي مقدمتها تدني النفقات الاستثمارية والعجز المالي التقديري الكبير الذي يزيد عن ٢٠ ٪، انصب الاهتمام على الجوانب المتعلقة بإقليم كردستان.

يتمثل أهم فرق في المسودة الجديدة، مقارنة بميزانيات الأعوام السابقة، في تخفيض حصة الاقليم من ١٧ ٪ إلى ١٢،٦٧ ٪ من النفقات الجارية والاستثمارية وذلك بعد خصم النفقات السيادية. ومن دون شك فإن خفض هذه الحصة بأكثر من ٤ نقاط مئوية (أو بما يقارب السدس) يمثل تراجعاً لا يستهان به وضربة قوية لحكومة الأقليم. لم تُقدم المسودة تبريراً لهذا التخفيض ولم تذكر المعايير التي تم الاستناد عليها. بيد أنه من الواضح أن هذه الخطوة تأتي في سياق الصراع المحتدم بين بغداد وأربيل وتُجسد محاولة لاستخدام الميزانية كورقة ضغط لإجبار حكومة الإقليم على تقديم تنازلات في ظل ميزان القوى الجديد الذي نشأ بعد وصول قضية الاستفتاء إلى طريق مسدود، وهذا يعني أن البعض لا يريد الالتزام بقاعدة "لا غالب ولا مغلوب".

حتى الآن كانت الميزانية تخصص نسبة ١٧٪ لكردستان، لكن في كل عام كانت عملية الاتفاق على ذلك تخضع لتجاذبات ولخلافات ومساومات عديدة نظراً لعدم وجود قواعد قانونية واضحة وتفصيلية تحدد كيفية توزيع الموارد المالية بين السلطات والمناطق المختلفة. غير أن اعتماد النسبة المذكورة لسنوات طويلة جعل منها ما يشبه العرف القانوني الثابت، وبما يضع قيوداً على إمكانية تعديلها من طرف واحد. في نفس الوقت أبدى رئيس حكومة الإقليم نيجرفان بارزاني نوعاً من المرونة من خلال الموافقة على تسليم المركز إيرادات النفط والمعابر الحدودية والمطارات شريطة الالتزام بنسبة ١٧٪ الأمر الذي يساعد في التوصل إلى حل وسط، بيد أن هناك نقاط اختلاف أخرى منها دفع مرتبات الموظفين الحكوميين. بموجب المعلومات التي يذكرها ممثلو الإقليم، يقارب عدد الموظفين في كردستان ١،٤ مليون يتسلمون شهرياً رواتب بقيمة ٨٨٠ مليون دولار، وهي أرقام ينطبق عليها القول: (إذا كانت مزيفة فتلك مصيبة، وإذا كانت صحيحة فالمصيبة أعظم)، لأنها تعني بأن أكثر من ربع إجمالي سكان الإقليم يعملون لدى الدولة!، وهي نسبة يصعب هضمها حتى في دولة مثل العراق، حيث يعتبر تضخم العمالة الحكومية والبطالة المقنعة وترهل الجهاز البيراقراطي من أهم مظاهر تبديد المال العام. ومن هنا يمكن تفهم تشكيك العبادي بهذه الأرقام.

كل هذه الخلافات ونقاط الجدل تطرح بقوة ضرورة استحداث نظام قانوني واضح لتوزيع الموارد المالية (وعلى رأسها النفط)، ليس فقط بين المركز والإقليم وإنما أيضاً بين المركز والمحافظات، ولتنظيم العلاقات المالية بين هذه الكيانات، وذلك بالاستناد إلى أحكام الدستور ومبادئ الحوكمة الرشيدة وبالاستفادة من تجارب دول أخرى سبقت العراق في هذا المضمار.

من دون شك، شكّل اعتماد دستور البلاد بعد ٢٠٠٥ مبدأ اللامركزية في إدارة الدولة نقلة نوعية غير مسبوقة في تطور النظام السياسي في العراق، فقد كفل الدستور للسلطات المحلية استقلالية كبيرة وصلاحيات واسعة، وبما يُمثّل صمام أمان للحيلولة دون عودة النظام الشمولي، غير أن هذه الاستقلالية الإدارية تبقى حبراً على ورق من دون توفر الاستقلالية المالية ومن دون حصول هذه الأجهزة على إيرادات تكفل قيامها بأعبائها ومسؤولياتها. لهذا الغرض تؤكد المادة ١١٢ من الدستور على توزيع عائدات النفط والغاز بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد. ولو أخذنا آخر تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء حول توزيع السكان حسب المحافظات فإنها تشير إلى أن نحو ١٤٪ من العراقيين يعيشون في محافظات أربيل ودهوك والسليمانية التابعة للإقليم. من الواضح أن هذه النسبة تقع في الوسط بين نسبة ١٧٪ المعتمدة حتى الآن وبين نسبة ١٢،٦٧ ٪ المقترحة في مسودة ميزانية ٢٠١٨، غير أن بيانات الجهاز المركزي للإحصاء تبقى مجرد تقديرات يصعب الحكم على مدى دقتها بسبب الفشل في إجراء تعداد للسكان منذ عام ٢٠٠٤. ولا يستبعد أنها تختلف كثيراً عن الواقع بسبب التغيرات الديموغرافية الكبيرة، ليس فقط نتيجة الولادات والوفيات والهجرة الطبيعية، وإنما بالدرجة الأولى جراء أعمال العنف وموجات النزوح والتهجير التي طالت مناطق واسعة من العراق.

من جهة أخرى منح الدستور السلطات المحلية في الإقليم والمحافظات الحق في زيادة إيرادتها بشكل مستقل عن طريق فرض الضرائب والرسوم وإنشاء المشروعات وتنفيذها طالما أنها تتماشى مع القوانين الاتحادية، لكن الواقع يبيّن بما لا يدع مجالاً للشك، أن الحكومات المحلية لم تول اهتماماً كبيراً لتطوير الاقتصاد المحلي، وبقيت تعتمد أولاً وأخيراً على المدفوعات المالية من ميزانية الدولة الاتحادية في تمويل نفقاتها، الأمر الذي يعني غياب علاقة متكافئة بين المركز والأطراف. كما لا يوفر هذه الوضع حوافز كافية لكي تؤدي كل جهة الدور المطلوب منها في حشد الموارد المالية المتاحة والحرص على ترشيد الإنفاق ومحاربة التبذير في المال العام.

تشير تجارب السنوات السابقة إلى أن النظام الفيدرالي في العراق يبقى أعرج ويقف على قدم واحدة طالما أنه يفتقر الى أسس مالية متينة. وتكمن المشكلة الأساسية في عدم تطبيق نظام مالي فيدرالي يقوم على مبادئ العدالة والتضامن والحوكمة الرشيدة على المستويين الاتحادي والمحلي.

لا تكفي المادة ١١١ من الدستور العراقي التي تنص على "أن النفط ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات" لحل هذه المشكلة. صحيح أن هذه المادة تراعي العدالة في تقاسم عائدات النفط، لكن مبدأ العدالة نفسه يتطلب أيضاً مكافأة المحافظات المنتجة للنفط التي تسهم بقسط أكبر في رفد الموازنة العامة للدولة. هذه المشكلة بالذات بقيت دون حل عملي واضح، فعلى الرغم من أن قوانين ميزانيات الأعوام السابقة وكذلك مسودة ميزانية ٢٠١٨ تنص على منح المحافظات ٥٪ من إيرادات النفط والغاز المستخرج من أراضيها، إلا أن هذا النظام لم يجد طريقه إلى التطبيق العملي، الأمر الذي يعزز شعور هذه المحافظات بالغبن.

من جانب آخر يتعيّن استخدام النظام الضريبي كحافز للسلطات المحلية للعناية بالاقتصاد المحلي. ولن يتحقق ذلك من دون إعطاء المحافظات نسبة معينة من الضرائب التي تُجبى في مناطقها. بهذه الطريقة تحصل السلطات المحلية على مورد مالي ذاتي بعيد عن سطوة المركز، وتكون لها في نفس الوقت مصلحة في دعم الشركات والمشاريع والأنشطة الصناعية والتجارية والسياحية في مناطقها.

واستناداً الى تجربة الدول التي سبقت العراق في تطبيق النظام المالي اللامركزي، يمكن لاعتماد المبدأ الفيدرالي في توزيع الثروات والموارد أن يسهم في تخفيف حدة الصراعات السياسة والمذهبية والقومية والمناطقية الدائرة في البلاد وفي إرساء مبدأ العدالة وكذلك في تعزيز المنافسة بين المناطق المختلفة، وبما يصب في النهاية في مصلحة الجميع.

لليسار در

برنـــامـــج مـرشـــح الـرئـاســـة

□ حسين عبد الرازق

من المفترض أن تشهد مصر في الفترة من ٨ فبراير/ شباط ٢٠١٨ وحتى ٨ مايو/ أيار ٢٠١٨ انتخابات جديدة لرئاسة الجمهورية، حيث تنتهي الفترة الحالية (٤ سنوات) للرئيس عبد الفتاح السيسي في ٧ يونيو/ حزيران ٢٠١٨، فطبقاً للدستور (المادة ١٤٠) "تبدأ إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية قبل انتهاء مدة الرئاسة بمئة وعشرين يوماً على الأقل، ويجب أن تعلن النتيجة قبل نهاية هذه المدة بثلاثين يوماً على الأقل.

وبالمخالفة للدستور والقانون الخاص بانتخابات رئاسة الجمهورية والذي ينص في المواد (٦) البند السابع والثامن على قيام لجنة الانتخابات الرئاسية (الهيئة الوطنية للانتخابات حالياً) بتحديد تاريخ بدء الحملة الانتخابية ونهايتها، ووضع القواعد المنظمة للدعاية الانتخابية و(١٨) على أن تبدأ الحملة الانتخابية بدءاً من تاريخ إعلان القائمة النهائية للمرشحين حتى قبل يومين من التاريخ المحدد للاقتراع، و(٢٢) على أن يكون الحد الأقصى لما ينفقه كل مرشح على الحملة الانتخابية عشرين مليون جنيه، بالمخالفة لذلك كله نفاجأ ببدء أنصار الرئيس الحالي للجمهورية "عبد الفتاح السيسي" والمتوقع. بل المؤكد. ترشحه لفترة ثانية ، حملته الانتخابية منذ أسابيع وبتأييد ودعم. غير مباشر. من أجهزة رسمية في الدولة . كانت البداية ماسمي بـ "حملة علشان تبنيها" التي فتحت ٣٠ مقراً في محافظات مصر لتوزيع وتوقيع استمارات ترشيح الرئيس "عبد الفتاح السيسي" لفترة ثانية بعد أن فشلت محاولة زيادة مدة رئيس الجمهورية من أربع سنوات إلى ست سنوات.ثم قرر حزب "مستقبل وطن" الذي لعبت أجهزة أمنية وسيادية الدور الرئيس في إنشائه، الانضمام رسمياً لحملة "علشان تبنيها" التي أعلنت أخيراً أنها جمعت ٣ ملايين توقيع من الناخبين .

وأعلن فرج عامر رئيس نادي سموحة ورئيس لجنة الشباب بمجلس النواب، أنه تم تشكيل لجان داخلية على مستوى فروع نادي سموحة وإعداد مقرات لملء وتجميع استمارات حملة "علشان تبنيها" لتأييد ترشيح الرئيس السيسي لفترة ثانية، وهو ما يخالف القانون الذي يمنع ممارسة العمل الحزبي والسياسي في النوادي الرياضية والاجتماعية ! .

وأعلنت الشعبة العامة للمخابز في اتحاد الغرف التجارية .في حضور "عبد الله غراب" رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية . الانضمام رسميا لحملة علشان تبنيها، لتزج بالعمل النقابي في الصراع الحزبي والسياسي، متجاهلة أن أعضاء الغرف التجارية تتحدد اتجاهاتهم السياسية والحزبية في ظل التعددية السياسية والحزبية طبقاً للمادة (٥) من الدستور .

ونشرت الصحف القومية والخاصة خبر توقيع الكاتب الصحفي "عبد المحسن سلامة" على استمارة حملة "علشان تبنيها" مشيرة إلى صفته كنقيب للصحفيين ورئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام، لتوحي للقارئ أن نقابة الصحفيين ومؤسسة الأهرام انضمتا إلى حملة "علشان تبنيها" وهو أمر غير صحيح، فهذا التوقيع لا يلزم إلا صاحبه . وفي تقديري أن أي جماعة أو حزب يمارس الدعاية لمرشح محتمل لرئاسة الجمهورية قبل فتح باب الترشيح وإعلان القائمة النهائية للمرشحين يقع في خطأ سياسي إضافة إلى مخالفته الفجة للدستور والقانون .

فالمفروض أن انتخاب رئيس الجمهورية يعتمد ليس فقط على ماضيه أو ممارساته السابقة، وإنما على برنامجه للسنوات الأربع المقبلة والحلول التي يطرحها للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، وكذلك بالمقارنة مع برامج المرشحين الآخرين والذين لا نعرفهم حتى الآن .

وبالنسبة للرئيس عبد الفتاح السيسي تحديداً، فالداعمون لانتخابه لفترة ثانية يركزون على مايرونه إنجازاً مهماً تحقق خلال سنوات حكمه حتى الآن وبصفة خاصة، قناة السويس الجديدة، والانجاز في قطاع الطاقة خاصة الكهرباء، وشبكة الطرق والسكك الحديدية، وزراعة ١ر٥ مليون فدان، وحل مشكلة طوابير الخبز، وكذلك المواجهة الأمنية للإرهاب . وأظن أن غالبية المواطنين والأحزاب والقوى السياسية لا تختلف حول قيمة هذه الإنجازات وأهميتها، رغم وجود ملاحظات وآراء نقدية حول ترتيب الأولويات، والتكلفة العالية لبعض المشروعات نتيجة الإصرار على تنفيذها في فترة زمنية أقل كثيراً من المعدل الطبيعي "قناة السويس الجديدة نموذجاً" . وغياب البعد الاجتماعي عن هذه المشاريع . ولكن الخطأ الأساس في السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها الرئيس عبد الفتاح السيسي، هو تبني السياسات المتبعة في مصر منذ عام ١٩٧٤ والقائمة على روشتة صندوق النقد والبنك الدوليين وهيئة المعونة الأمريكية، وجوهرها انسحاب الدولة من الاستثمار ومن عملية التنمية، والرهان على القطاع الخاص المحلي والأجنبي وآليات السوق الرأسمالي في الاستثمار والتنمية وهي السياسات التي ثبت فشلها، وأدت إلى تراجع التنمية وارتفاع نسب الفقر والبطالة وشيوع الفساد، وكانت أحد أسباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وموجتها الثانية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

ورغم حديث الرئيس السيسي المتكرر عن العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر، فقد إنحاز بشكل واضح لمن يطلق عليهم "رجال الأعمال" والجزء الغالب منهم ينتمي للقطاع الطفيلي غير المنتج من الرأسمالية المصرية، فتراجع الرئيس عن فرض ضريبة على أرباح البورصة، وتم تخفيض الحد الأدنى لضريبة الدخل إلى ٢٢ر٥٪ بدلاً من ٢٥٪ (تتراوح ضريبة الدخل في الدول الرأسمالية مابين ٣٥٪ و٦٥٪) ، وترك الأسعار تتحدد طبقاً لآليات سوق رأسمالي منفلت تهيمن عليه الاحتكارات، مما أدى إلى انفجار الأسعار، وهو ما أصاب الطبقات الدنيا والوسطى في مقتل وخفض مستوى معيشة الغالبية العظمى من المواطنين .

وعلى المستوى السياسي جرى تجاهل الدستور وتجميده عملياً، ومارس الرئيس "السيسي" سلطات رئيس الجمهورية كما كانت في دستور ١٩٧١، وليس طبقاً للدستور القائم "دستور ٢٠١٤" ليظل هو صاحب القرار السياسي والتنفيذي والتشريعي الوحيد في مصر .

واستمر العمل بالقوانين المقيدة للحريات، وأضيف إليها التطبيق المتعسف لقانون تنظيم التظاهر، وإصدار قانون قوائم الكيانات الإرهابية، والإرهابيين، وقانون مكافحة الإرهاب، واستخدام خطاب مكافحة الارهاب كستار لتمرير الإجراءات التي تنتهك الحريات العامة وحقوق الإنسان . ومن هنا، فالمطلوب من المرشحين لانتخابات الرئاسة المقبلة .ومن بينهم الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي مازال يملك فرصا كبيرة للفوز بفترة رئاسية ثانية . أن يعلنوا بوضوح موقفهم وما يملكونه من حلول للمشاكل القائمة وبصفة خاصة :

• الالتزام بالدستور خاصة المواد المتعلقة بالحقوق والحريات العامة، وكذلك المواد المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، واستقلال كل من سلطات الدولة الثلاث "التشريعية والتنفيذية والقضائية" والتكامل والتوازن بينها، وإنهاء موقف العداء والتجاهل للأحزاب السياسية .

• برنامج محدد وواضح للقضاء على الفقر والبطالة تلعب فيه استثمارات الدولة دوراً أساسياً .

• مواجهة ارتفاع الدين العام "المحلي والخارجي" إلى ٩ر١٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي حتى آذار ٢٠١٧ فقد وصل الدين المحلي إلى "٣ر٠٧٣" تريليون جنيه بنسبة ٧ر٩٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، والدين الخارجي إلى "٨ر٧٣" مليار دولار في نفس التوقيت .

• المواجهة الشاملة للإرهاب تشمل نظم التعليم والثقافة والاعلام وتطوير الفقه والخطاب الديني، وتوفير كل ما تتطلبه المواجهة الأمنية للإرهاب لتصبح للشرطة والقوات المسلحة. التي قدمت وتقدم تضحيات هائلة في التصدي للإرهاب ، اليد العليا على الجماعات الإرهابية .

• دور أساس للدولة في مواجهة الارتفاع المتوالي للأسعار بدون رابط أو ضابط ووصول التضخم إلى نسبة غير معقولة (٣٥٪).

• إعادة الاعتبار للحملة الوطنية (الجنيه) ووقف تدهور قيمته .

• اعتبار التنمية الصناعية والزراعية أساس التنمية وإعطائها أولوية في الاستثمارات العامة والخاصة .

• إعادة النظر في الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لتحرير الاقتصاد المصري من الوصاية المباشرة للصندوق.

قضية للمناقشة

وعـــود المـــواهـــب والأفـــكـــار

□ فريدة النقاش

تنعقد في منتصف ديسمبر/ كانون الأول الدورة الثانية والثلاثون للمؤتمر العام لأدباء مصر، والذي كان في بداية نشأته ينعقد باسم مؤتمر أدباء الأقاليم، وبدا كأن هؤلاء الأدباء هم صنف آخر من المبدعين لأنهم قادمون من خارج القاهرة. إذ القاهرة هي قلب الدولة المركزية التي تستحوذ على كل شيء.

ومن تابع تطور هذا المؤتمر منذ تأسيسه- مثلي- سوف يرى بوضوح مقدار نضجه وشموله، وهو ما تحقق تدريجياً وتحاكيا على مر السنين، وهو أيضاً ما صنعته المبدعات والمبدعون بوعي ومقدرة دون أن يتركوا شيئا للصدف.

ويخطئ من يتصور أن تسامح السلطات السياسية والثقافية مع التوجهات ضد اسرائيل ومن اجل الديموقراطية وحرية الفكر والتعبير والتي اصبحت عنوانا له قد كانت منحة من قبل هذه السلطات التي حاصرت المجال الديمقراطي، وإنما هو – أي هذا التسامح- في واقع الأمر نتاج الاصرار والدأب والمثابرة والدفاع المستميت عن الحق في الحرية والتعبير والعيش بكرامة، وعن الحق في اختيار الرؤية والموقف بعيداً عن الضغوط، وهو ماتجلى في الابداع الثري لعدّة اجيال من المبدعات والمبدعين الذين أسهموا مباشرة أو بشكل غير مباشر في اعمال الموجات الثورية المتتالية بعد أن شاركوا في تمهيد الأرض لها.

وبقي في هذا السياق مفهوم الالتزام حياً وهو الذي حدد هؤلاء في صياغة أسسه وتوسيع آفاقه- بقي حيا رغم ما تعرض له من حملات تشويه منظم من قبل المحافظين والرجعيين والمتسترين بالدين الذين طالما افزعهم أن غالبية المبدعات والمبدعين الجدد يحملون مشاعل التنوير والعقلانية والفكر النقدي الذي يخاصم الجمود والثبات، ويبيّن بمهارة هشاشة الافكار والرؤى التي يطرحها اليمين الديني عامة.وسوف يظل هذا المؤتمر مناسبة مهمة للنظر النقدي في انتاج هؤلاء المبدعات والمبدعين، والانصات إلى الدبيب الخافت لهذا التيار التحتي الذي ينساب ببطء، بل ويتجدد كنبع لا ينضب كلما شهدت عضوية المؤتمر وجوها جديدة تنهل من علاقتها العضوية الحميمة بحياة الناس العاديين من الطبقات الشعبية والوسطى في الريف والمدن الصغيرة التي تأتي منها غالبية عضوية المؤتمر والتي اختبرت التهميش والإهمال لزمن طويل بسبب بعدها عن المركز والاوضاع الاجتماعية- الاقتصادية الصعبة التي يعيش فيها هؤلاء.اختارت امانة المؤتمر عنوانا بالغ الدلالة لهذه الدورة هو "التأسيس الاجتماعي للأدب" كما اختار "طه حسين" شخصية المؤتمر لتؤكد في المحورين التواصل مع تراث المؤتمر وقضاياه منذ اكثر من ثلاثين عاما، ومع القضايا الراهنة أيضا في المجتمع المصري المشغول بتطوير التعليم، وهو يذكرنا بالدور المجيد الذي لعبه "طه حسين" سواء حين كان وزيرا للمعارف والتربية والتعليم الآن أو حين وضع كتابه التأسيسي "مستقبل الثقافة في مصر" الذي رأى في ديمقراطية التعليم وفي مناهجه ووحدته الاساس الأول لبناء ثقافة وطنية جامعة، وتربية اجيال مؤهلة وقادرة على اعمال الفعل في كل الشؤون ودون ضعف، وبعد أن كتب هذا الكتاب الذي اعاد المؤتمر نشره، أخذ يتجول في كل اقاليم مصر لينشئ المدارس، ويحث الاغنياء على الاسهام في هذا العمل الوطني المجيد. ولا يخفي علينا أن اصلاح التعليم الآن يسير عكس منهج طه حسين.ويدخل المؤتمر في هذه الدورة الى منطقة شائكة هي توظيف التراث القبطي في الرواية المعاصرة، وهو بحث كتبته "دينا محمود عبد الرحمن" ، ولابد أنه سيكون موضوعا لنقاش واسع. ورغم كل هذه الجهود الشريفة والنبيلة التي يبذلها القائمون على المؤتمر، فلاتزال هناك فجوة واسعة بين المبدعات والمبدعين في الاقاليم من جهة، وبين المنابر الاعلامية والثقافية التي تقدمهم لجمهور المتلقين من جهة اخرى، وهي معضلة امتد البحث في جذورها منذ المؤتمر الاول، ولاتزال في حاجة إلى علاج مؤسسي وليس فردياً، خاصة بعد أن ازداد عدد سكان مصر واصبحت تضم اكثر من مئة مليون مواطن بينهم ملايين المبدعات والمبدعين الذين يحتاجون إلى رعاية حقيقية.وتتزايد كل دورة اعداد المبدعات اللاتي يشاركن في المؤتمر كباحثات أو شاعرات أو قاصات، ومع ذلك فلا تزال هذه المشاركة اقرب ما تكون الى الرمزية. وعلينا أن نضع في الاعتبار حقيقة ان التضييق على النساء في الحياة الاجتماعية داخل الاسرة وخارجها يهدر فرص وامكانات مبدعات واعدات سرعان ما تذوي مواهبهن وسط الحصار المادي والمعنوي، وقليلات هن اللاتي يفلتن من هذا الحصار. ونحن مطالبون هنا بأن نطبق مبدأ التمييز الايجابي لصالح المبدعات فنختار عددا اكبر منهن للمشاركة خاصة من بين المقيمات في الاطراف البعيدة اعمالا للمبادئ والقيم العليا التي قام عليها هذا المؤتمر أي المساواة والحرية والكرامة الانسانية، وهي القيم والمبادئ التي استقرت في صلب النسيج الاجتماعي بعد موجات الثورة رغم كل اشكال التدهور القيمي والاخلاقي الذي أخذ يظهر بقوة في بعض سلوكيات المصريين.

سوف يبقى مؤتمر ادباء مصر انجازاً كبيراً في حياتنا الثقافية وهو رغم كل شيء يعدنا بالمواهب والأفكار.